﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا ۝٥﴾ [الطلاق: 5]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

كلُّ ما سبَقَ من أحكامٍ هي أمرُ الله المُنزَّل

ناسَبَتِ الإشارةُ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ إلى الأحكام المتقدِّمة من أوَّلِ السّورة[1]، فكانت الآيةُ خلاصةَ ما قيل؛ مِن أنَّ ذلك أمرُ الله المُنزَلُ الّذي إنْ نُفِّذَ فالجزاءُ المُنتظَرُ كبيرٌ: تكفيرُ السَّيِّئاتِ وإعظامُ الأجر.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يُكَفِّرۡ﴾: (كفر) أصلٌ صحيح يدلُّ على معنًى واحدٍ، وهو السَّترُ والتَّغطية، يقال لمَن غطّى درعَهُ بثوبٍ: قد كَفَرَ دِرْعَهُ. والمُكَفِّرُ: الرَّجُلُ المتغطّي بسلاحه[2]، والكُفرُ: نقيضُ الإيمان. ويقال لأهل دار الحرب: قد كَفَروا؛ أي: عَصَوا وامتنعوا. والكُفرُ: نقيضُ الشُّكر، كَفَرَ النِّعمةَ؛ أي: لم يشكرها. والكُفرُ أربعةُ أنحاء: كُفْرُ الجُحود مع معرفة القلب، كقوله ﷻ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [النّمل: 14]. وكُفْرُ المعاندةِ: وهو أن يعرفَ بقلبه، ويأبى بلسانه. وكُفْرُ النِّفاق: وهو أن يؤمنَ بلسانه والقلبُ كافرٌ. وكُفْرُ الإنكار: وهو كُفْرُ القلب واللِّسان. وإذا ألجأتَ مطيعَك إلى أن يعصيَك فقد أكْفرتَهُ[3]. وتكفيرُ السَّيِّئات: سترُها وتغطيتُها.

2) ﴿وَيُعۡظِمۡ﴾: (عظم) أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على كِبَرٍ وقوَّة. فالعِظَمُ: مصدر الشَّيء العظيم. تقولُ: عَظُمَ يَعْظُمُ عِظَمًا، وعظَّمتُهُ أنا، فإذا عظُمَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كفر).
(3) الخليل، العين: (كرف).

في عينيك قلتَ: أعظمتُهُ واستعظمتُهُ[1]، وأعظَمَ الأمرُ: صار عَظيمًا. والمعنى: أنَّ الأجرَ صار عظيمًا كبيرًا، فالهمزة للصَّيرورة أو التَّعدية.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

في تنفيذِ الأحكام دلالةُ التَّقوى

ذكرت الآيةُ أنَّ مَن يتقي اللّهَ في العمل بما أنزل اللّه من هذه الأحكام، ويحافظُ على الحقوق الواجبة عليه ممّا ذَكَرَ؛ من الإسكانِ، وترك الضّرارِ، والنَّفقة على الحوامل، وإيتاءِ أجر المرضِعات وغيرِ ذلك؛ يستوجبُ تكفيرَ السَّيِّئاتِ والأجرَ العظيم[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

نكتةُ فصلِ الآيةِ عن سابقتِها:

الاعتراضُ دالٌّ على أهمّيَّةِ الوقوفِ لتنفيذِ أمرِ اللّه مع تعليلِ التَّقوى

الجملةُ الاسميَّةُ ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ معترضةٌ بين الجملتين المتعاطفتين[3] الشَّرطيَّتين ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾، وفائدةُ الوقوع بين الشَّرطين الدّالَّين على التَّقوى؛ الوقوفُ على حدود اللّه وأوامره، والخوفُ من تَخَطّي تلك الأوامر. "ولمّا كان تكريرُ الحثِّ على التَّقوى للسُّؤال عن سببه استأنَفَ قولَهُ كالتَّعليل له: ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الأمرُ المذكورُ من جميع هذه الأحكامِ العاليةِ المراتبِ"[4].

دلالةُ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ البعيد:

بُعدُ منزلةِ الأمر في الفَضْلِ وسموُّ الأمر

الإشارةُ بقوله: ﴿ذَٰلِكَ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ إلى الأحكامِ المتقدِّمة من أوَّل السّورة؛ من حُكمِ الطَّلاق والرَّجعة والعدَّة، وما فيه مِن معنى البُعد مع قُرب العهدِ المشار إليه؛ للإيذان ببُعدِ منزلتِه في الفضل[5].

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عظم).
(2) الزمخشري، الكشاف: 4/ 557.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.
(4) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.
(5) الصابوني، روائع البيان: 2/ 621.

نكتةُ إفرادِ المُخاطَبِ مع أنَّ الخطاب للجمع في ﴿ذَٰلِكَ﴾:

الفرقُ بيانُ الحاضرِ والمنقضي، مع تعيين الفرق بين البُعد والقرب

نكتةُ إفراد الكاف مع أنَّ الخطابَ للجمع، كما يُفصِحُ عنه قولُه تعالى: ﴿أَمۡرُ ٱللَّهِ أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾ أنَّها لمجرَّدِ الفَرْقِ بين الحاضر والمُنقضي، لا لتعيين خصوصيَّة المخاطبين[1]، إضافةً إلى أنَّها لتعيينِ الفرق بين البُعد والقرب، لا لتعيين خصوصيَّة المخاطبين.

دلالةُ إفرادِ لفظةِ ﴿أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾:

أمورُ العدَّةِ والطَّلاقِ كأمرٍ واحدٍ، فينبغي رعايتُها كلِّها

دلَّ إفرادُ لفظةِ ﴿أَمۡرُ﴾ على توحُّدِ كلِّ الأمور، فكأنَّها أمرٌ واحدٌ في ضرورةِ تنفيذِها كلِّها، كأنَّها شيءٌ واحد لا أشياءُ متعدِّدة، فينبغي رعايتُها كلِّها من دون إهمالٍ لأمرٍ مهما كان صغيرًا.

نكتةُ إضافةِ الأمرِ إلى لفظ الجلالة:

تشريفُ الأمرِ وتفخيمُهُ، والتَّحذيرُ مِن تَعَدّيهِ وعدمِ الالتزام به

يكتسبُ المضافُ قوَّتَهُ وشرفَهُ ممّا أُضيف إليه، وقد أُضيف لفظُ ﴿أَمۡرُ﴾ إلى اسمِ الجلالة ﴿ٱللَّهِ﴾، وفي هذا تشريفٌ للأمر وتفخيمٌ له، مع تربيةِ الخشية والمهابة لهذا الأمرِ؛ لاقترانه بالاسم الأعظم ﴿ٱللَّهِ﴾، والأمرُ هنا يعني: حكمَهُ وما شرَعَهُ لكم، كما قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ﴾ [الشّورى: 52][2].

الموقعُ النَّحويُّ لقوله: ﴿أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾:

ثباتُ الإنزالِ وعدمُ انتقاله

جملةُ ﴿أَنزَلَهُۥٓ إِلَيۡكُمۡۚ﴾ وقعت في محلِّ نصبٍ على الحالِ من صاحبها ﴿أَمۡرُ﴾؛ لكونِهِ معرفةً، وقد جاءت الحالُ جملةً فعليَّةً فعلُها ماضٍ؛ إشارةً إلى ثباتِ الأمر وتحقُّقِه، علمًا أنَّ الأصلَ الغالبَ في الحال الانتقالُ والتَّغيُّرُ، لكنَّه قد يأتي دالًّا على الثَّبات كما قال ابنُ مالكٍ:

وكونُهُ مُنتقِلًا مُشتقّا***يَغلِبُ لكنْ ليس مُستحَقّا

بلاغةُ الاستعارةِ في إنزالِ الأمر:

شرفُ المعاني والألفاظِ ورفعتُها

إنزالُ الأمر: إبلاغُه إلى النّاس بواسطةِ الرَّسول ﷺ، أطلَقَ عليه

(1) الصابوني، روائع البيان: 2/ 621.

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.

الإنزالَ تشبيهًا لشرفِ معانيه وألفاظه بالشَّيءِ الرَّفيع؛ لأنَّ الشَّريفَ يُتخيَّلُ رفيعًا، ففي قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ﴾ استعارةٌ مكنيَّة[1].

نكتةُ تعديةِ فعل الإنزال بـ(إلى):

دلَّتْ تعديةُ الفعل ﴿أَنزَلَهُۥ﴾ بحرف الجر (إلى) على علوِّ رتبةِ الأمر المُنزَل[2]، وفيه تكريمٌ للمتَّقين؛ لأنَّهم صاروا محطَّ انتهاءِ غايةِ الإنزال؛ إشعارًا بقبولهم للأمر، ومبادرتهم إلى تنفيذه.

علوُّ رتبةِ الأمر مع تكريم المتَّقين؛ لكونِهم محطَّ انتهاءِ غاية الإنزال

بلاغةُ الكناية في إنزالِ الأمر إليهم:

الكلامُ كنايةٌ عن الحثِّ على التَّهَمُّم برعاية الأمر والعملِ به، وبعث النّاس على التَّنافس في العلم به؛ إذ قد اعتنى اللّه بالنّاس، حيث أنزل إليهم ما فيه صلاحُهم[3]، فكان الإنزال دلالةً على الرِّعاية والتَّكريم والاهتمامِ بما في الحياة الأسريَّة بين الزَّوجين.

الحثُّ على رعايةِ الأمر، والاستعدادُ للتَّنافس في تنفيذه

معنى الواو في قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾:

الجملةُ معطوفةٌ على الجملة المعترضة ﴿ذَٰلِكَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾، فلها حكمُ الاعتراض[4]. وفي الاعتراضِ تذكيرٌ دائم بالتَّقوى والحرصِ عليها؛ لأنَّها الرُّكن الأصيل الّذي تُبنى عليه التَّعاملاتُ. وفي العطفِ ارتقاءٌ وعلوٌّ من مَهاوي المُهلِكات، فمَن أباه هَوَى في مَهاوي المُهلِكات إلى أسفلِ سافلين، لذا عطَفَ عليه قولَهُ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ أي: الَّذي لا أمرَ لأحدٍ معه بالاجتلاب والاجتناب[5].

التَّذكيرُ الدّائمُ بالتَّقوى مع العلوِّ عن مَهاوي المُهلِكات

بلاغةُ التَّعبير بالجملةِ الشَّرطيَّة:

جيءَ بالوعدِ من الشَّرطِ؛ لتحقيقِ تعليق الجواب على شرطه، وتتمثَّلُ بلاغةُ الجملةِ الشَّرطيَّةِ في قيامها على الرَّبط بين السَّبب

التَّلازُمُ بينَ التَّقوى وتكفيرِ السَّيِّئات وإعظامِ الأجر

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 325.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.

والنَّتيجة، وكأنَّهما متلازِمان في الوقوع، فالشَّرطُ معلومُ الوقوع، وإنْ كان الشَّرطُ معلومَ الوقوع فالجزاءُ لازمُ الوقوع، وفي الشَّرط دليلٌ على أنَّ التَّقوى سببٌ رئيس في تكفيرِ السَّيِّئات وإعظام الأجر، وكأنَّ الشَّرطَ فيه مندوحةٌ للمتَّقي بأنَّه إذا اتَّقى فتكفيرُ السَّيِّئاتِ حاضرٌ، وفي هذا إلهابٌ وتهييجٌ للمؤمن بالتَّقوى وعدم ظلم المرأةِ بإعطائها حقوقَها المرجوَّة. ومفهومُ الشَّرطِ أنَّه إنْ لم يتَّقِ الله لم يكن ثَمَّ تكفيرٌ للذُّنوبِ أو إعظامٌ للأجر.

دلالةُ التَّعبيرِ بالأفعال المضارعة ﴿يَتَّقِ﴾، و﴿يُكَفِّرْ﴾، و﴿وَيُعْظِمْ﴾:

عراقةُ التَّقوى في تكفيرِ السَّيِّئاتِ وإعظامِ الأجر

تدلُّ الأفعالُ المضارعةُ الثَّلاثةُ ﴿يَتَّقِ﴾ و﴿يُكَفِّرْ﴾ و﴿وَيُعْظِمْ﴾ على ضرورةِ الاستمرار في التَّقوى؛ كي تكونَ علامةً له، يُعرَفُ بها ويوسَم، فالمُتَّقي يُجدِّدُ في كلِّ وقتٍ على الدَّوام التَّقوى؛ كي يظلَّ في تَرَقٍّ دائم في معارج القبول، ومُضارعيَّةُ التَّقوى والجَعْل والإعظام فيها تلازُمٌ بينَ الأفعال الثَّلاثة؛ فكأنَّ التَّقوى هي المنفذُ الكبيرُ لتكفير السَّيِّئات وإعظام الأجر. وفي هذا حثٌّ على الاتِّقاءِ وبيان عراقته؛ لما له من الجزاءِ الحَسَن. وقد جاءت الأفعالُ توكيدًا مكرَّرًا بوجوب تقوى الله وبيانِ ما يعودُ على المتَّقي من فوائدَ كبيرةٍ، حيث يجعلُ الله اليسرَ في أموره، ويكفِّرُ سيِّئاته، ويُعظِمُ له الأجرَ. وواضحٌ أنَّ هذا بسببِ تدعيم أوامر الله والتزام حدوده المرسومة في الآيات. وفيه ما هو ظاهرٌ من توكيد العناية الرَّبّانيَّة بالمرأة. وقد يقال: إنَّ الأمر بالتَّقوى تكرَّرَ مبالغةً في أمر النِّساء، وذلك لضَعْفِهنَّ ونُقصان عقلهنَّ، وما يبدو منهنَّ ممّا يوجِبُ النُّفْرةَ والغضب[1].

بلاغةُ حذفِ متعلَّق التَّقوى في قوله: ﴿يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾:

عمومُ الحذفِ؛ لـتـلازُمِ المـؤمـنِ تقوى الله

في الحذف - كما ذكرنا قبلُ - تناسبٌ بين هاتين الآيتين (الثّانيةِ والرّابعة) في ذكرِ مسألة التَّقوى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ

(1) الكوراني، شهاب الدين، غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني، ص: 183.

مَخْرَجًا﴾، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا﴾، وقد دلَّ الحذفُ على العموم؛ فمجالاتُ التَّقوى غيرُ محصورة في أمورٍ محدَّدة، وإنَّما تتجاورُ مع كلِّ أحداث الحياة، فكأنَّ سِمَةَ المؤمن هي التَّقوى وملازمتُها؛ كي تكونَ شعارًا للمؤمن.

الموقعُ النَّحويُّ لقوله: ﴿يُكَفِّرْ﴾:

ارتباطُ التَّقوى بتكفيرِ السَّيِّئاتِ وتعظيمِ الأجر

وقَعَ الفعلُ ﴿يُكَفِّرْ﴾ مجزومًا جوابًا للشَّرط، والجوابُ مترتِّبٌ على الشَّرط، فبينَهما تلازمٌ، وفي هذا إشارةٌ إلى الآثارِ الطَّيِّبةِ المترتِّبة على التَّقوى؛ من تكفيرِ السَّيِّئاتِ وإعظام الحسنات، وفي المضارعينِ دلالةٌ على الاستمساك بالتَّقوى، ممّا يترتَّبُ عليه دوامُ تكفير السَّيِّئات وإعظام الأجر. وتكفيرُ السَّيِّئات: تغطيةٌ عظيمةٌ، وسترٌ، وتغييبٌ، وإسقاطٌ ﴿عَنْهُ﴾ جميعَ ﴿سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾؛ ليتخلّى عن المُبعِدات، فإنَّ الحسناتِ يُذهِبْنَ السَّيِّئات.

معنى (عن)، ونكتةُ تقديمها على المفعول:

التَّجاوزُ والتَّركُ والتَّعجيلُ بالبُشرى

الدَّلالةُ الرَّئيسةُ لحرف الجرِّ (عن) هي المجاوزةُ، وفي المجاوزة تجاوزٌ وتركٌ وبُعدٌ، فدلَّ الحرفُ على أثرِ التَّقوى، ومجاوزةِ العبدِ للسَّيِّئة وبُعدِه عنها، وقُربِه من الحسنةِ بأسلوب المخالفة. وفي تقديم الجارِّ والمجرور ﴿عَنْهُ﴾ على المفعول به ﴿سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ تعجيلٌ بالبُشرى والهَناءةِ والسَّعادة على قلبِ المُتَّقي.

نكتةُ إضافةِ السَّيِّئاتِ إلى ضميرِ المتَّقي:

المناسبةُ، مع اختصاصِ تكفيرِ السَّيِّئة بفاعلِها وحدَهُ

في نكتةِ إضافة السَّيِّئاتِ إلى ضمير المُتَّقي وجهان: **الأوَّلُ**: مناسبةُ قولِه: ﴿عَنْهُ﴾، فالحرفُ والاسمُ اتَّصلا بالضَّميرِ ذاتِه مناسَبةً للسّياق، وكذا الحرفُ ﴿لَهُۥ﴾ في الجملة الّتي تليه. **الثّاني**: اختصاصُ السَّيِّئةِ بفاعلها، فكأنَّ كلَّ مُتَّقٍ خُصَّ بتكفيرِ سيِّئاتِه وإعظامِ أجرِه، وفي هذا دلالةٌ على الآثارِ العظيمة المترتِّبة على التَّقوى. يضاف إلى

ذلك جمعُ لفظةِ ﴿سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾، فكأنَّه تكفيرٌ لجميعِ سيِّئاته؛ ليتخلّى عن المُبعِدات، فإنَّ الحسناتِ يُذهِبْنَ السَّيِّئات[1].

معنى الواو في ﴿وَيُعۡظِمۡ﴾ ودلالةُ الفعل:

تعدُّدُ العطاءاتِ الرَّبّانيَّة واختصاصها بالمتَّقي

دلَّتِ الواوُ على العطاءِ المُطلَقِ، وتعدُّدِ أنواعِ الخُيورِ المترتِّبة على التَّقوى من إعظام الأُجور، والفعلُ جاء بوزن (يُفْعِل) الدّالِّ على التَّعديةِ والجَعْلِ، وفيهما من القصديَّة ما فيهما، وهذا آتٍ من تصوُّرِ كونِ الفعلِ لازمًا (يَعْظُمُ أجرُهُ)، فليس في اللُّزوم قصديَّة، أمّا (يُعظِمْ) ففيه قصديَّةُ الإعظامِ من اللّه؛ لدلالةِ الاختصاص في الحرف ﴿لَهُۥ﴾، وتقديمِ شبه الجملة الدّالِّ على تعجيلِ الاختصاص بالبُشرى. "ولمّا كان الكريمُ لا يرضى لِمَن أقبل إليه بالعفوِ فقط قال: ﴿وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا﴾؛ بأنْ يُبدِّلَ سيِّئاتِه حسناتٍ، ويوَفّيَهُ أجرَها في الدّارين مضاعَفًا، فيتحلّى بالمقرِّبات، وهذا أعظمُ من مُطلَقِ اليُسر المتقدِّم"[2].

نكتةُ تنكيرِ ﴿أَجۡرًا﴾:

تعظيمُ الأجرِ وعمومُهُ وتَتْميمُه

دلَّ التَّنكيرُ في لفظةِ ﴿أَجۡرًا﴾ على تعظيم الأجر وعُمومِه؛ أي: يُعطيه أجرًا عظيمًا أيَّ أجرٍ كان، ولذلك نُكِّرَ؛ فالتَّنكيرُ للتَّعميم المُنبِئِ عن التَّتميم[3]. وقد قيل: إنَّ إعظامَهُ الأجرَ له أنْ يُدخِلَهُ جنَّتَهُ فيُخلِّدَهُ فيها[4].

الغرضُ مِن تتابُعِ بيانِ ثمراتِ التَّقوى في الآياتِ السّابقة:

الحفاظُ على الحقوقِ، وتركُ المَضارّ

أُعيدَ التَّحريضُ على العملِ بما أمر اللّهُ بالوعدِ بما هو أعظمُ من الأرزاق وتفريج الكرب وتيسير الصُّعوبات في الدُّنيا، وذلك هو تكفيرُ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 20/ 158.
(3) إسماعيل حقي، روح البيان: 10/ 36.
(4) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 59.

السَّيِّئات وتوفيرُ الأجور[1]، وفيه دليلٌ على أنَّ التَّوبة مع ما تَحُطُّ من السَّيِّئات تُنَمّي له أجرًا برأسِه[2]. و"لمّا كان الكلامُ في أمر المطلَّقات وأحكامِهنَّ من العِدَدِ وغيرها، وكُنَّ لا يُطلِّقُهنَّ أزواجُهنَّ إلّا عن بُغضٍ لهنَّ وكراهةٍ؛ جاء عقيبَ بعضِ الجمل الأمرُ بالتَّقوى من حيث المعنى، مُبرَزًا في صورةِ شرطٍ وجزاءٍ في قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ إذ الزَّوجُ المُطلِّقُ قد يَنسُبُ إلى مُطلَّقتِه بعضَ ما يَشينُها به ويُنَفِّرُ الخُطّابَ عنها، ويوهِمُ أنَّه إنَّما فارَقَها لأمرٍ ظهَرَ له منها - فلذلك تكرَّرَ قوله: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾ في العملِ بما أنزلَهُ من هذه الأحكام، وحافَظَ على الحقوقِ الواجبةِ عليه؛ من تركِ الضِّرار، والنَّفقةِ على المعتدّات، وغيرِ ذلك ممّا يلزمُه، يُرتِّبْ له تكفيرَ السَّيِّئاتِ وإعظامَ الأجر"[3].

نكتةُ التَّرتيبِ بين هذه الثَّمرات:

التَّرتيبُ تخليةٌ وتحليةٌ، وارتقاءٌ في مَعارِجِ ثمراتِ التَّقوى

في التَّرتيبِ بين الجزاءاتِ نكتةُ التَّخْليةِ والتَّحْلية، فتكفيرُ السَّيِّئاتِ تخليةٌ من آثارِها القبيحةِ، وفي إعظامِ الأجرِ تحليةٌ بجَلْبِ للسَّعادةِ والحُبورِ جرّاءَ التَّقوى، ﴿يُسْرًا﴾؛ أي: سهولةً وفرجًا وخيرًا في الدّارين بالدَّفع والنَّفع، وذلك أعظمُ من مُطلَقِ الخروجِ المُتقدِّم في الآية الأولى ﴿يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾؛ أي: ومَن يتَّقِ اللهَ في اجتناب معاصيهِ يجعلْ له من أمرِه يسرًا في توفيقه لطاعته، ﴿وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا﴾ بأنْ يُبدِّلَ سيِّئاتِه حسناتٍ، ويوَفِّيَهُ أجرَها في الدّارين مُضاعَفةً، فيتحلّى بالقُرُبات، وهذا أعظمُ من مُطلَقِ اليُسر المتقدِّم[4].

نكتةُ اختلافِ جزاءِ التَّقوى في الآياتِ الثّانية والثّالثة والرّابعة والخامسة:

اختلافُ الأحوالِ والأزمـــان والقضايا داعٍ إلى تعدُّدِ العطاءاتِ الرَّبّانيَّة

اختلَفَ جزاءُ التَّقوى في الآياتِ الكريمات، ففي الآيتين الثّانية والثّالثة كان الجزاءُ المخرجَ والرِّزقَ، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 28/ 324.
(2) القصاب، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: 4/ 341.
(3) أبو حيان، البحر المحيط: 10/ 201.
(4) الشربيني، السراج المنير: 4/ 317.

﴿يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾، أمّا الجزاءُ في الآية الرّابعة فهو تيسيرُ الأمور، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾، أمّا الآيةُ الخامسة فكان جزاءُ التَّقوى تكفيرَ السَّيِّئاتِ وإعظامَ الأجر، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعۡظِمۡ لَهُۥٓ أَجۡرًا﴾.

وعلَّةُ ذلك الاختلافِ: أنَّ السّورةَ بُنيت على عددٍ من الأمور والأحكام: **الأوَّلُ**: الأمرُ بالمحافظة على إيقاع الطَّلاقِ في وقته الصَّحيح لاستقبالِ العِدَّة؛ حتّى لا يقعَ إضرارٌ بالمطلَّقة بتطويلِ عِدَّتها. **والثّاني**: الأمرُ بإحصاءِ العِدَّةِ والمحافظة عليها، وألّا تخرجَ المعتدَّةُ من بيتها حيث وقَعَ عليها الطَّلاق ولا تبيتَ عنه، إلى ما يرجع إلى هذا. **والثّالث**: إنفاذُ ما يقعُ الاعتمادُ عليه في إمساكٍ أو مفارقة؛ من حُسنِ الصُّحبة وجميلِ العِشرةِ إن اعتمَدَ الإمساكَ، أو بالإمتاعِ والتَّلطُّف رَعْيًا لِما تقدَّمَ من الصُّحبةِ إنْ عوَّلَ على المفارقة.

ومراعاةً لهذه القضايا الثَّلاثةِ تعدَّدَ جزاءُ التَّقوى، فبإزاءِ أوَّلِ قضيَّةٍ من أوامرِ السّورة قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ أي: في إيقاعِ الطَّلاقِ في محلِّه ووقتِه ﴿يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ من تقلُّبِ الأحوالِ وصيرورةِ البُغض وُدًّا، فيجدُ السَّبيلَ إلى المراجعةِ سهلًا بالتزامِه الوجهَ الجاريَ على السُّنَّةِ وأخذِه بالطّاعة، فينشرحُ صدرُهُ بتيسيرِ أمرِه، ويكثُرُ رزقُهُ بتقوى ربِّه ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾.

ثُمَّ تأتي القضيَّةُ الثّانية في التَّقوى، ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ﴾؛ أي: في صبرِه أيّامَ العِدَّةِ على ما يَلزَمُهُ من نفقةٍ وسُكنى - حيث يَلزَمُ ذلك وإنْ طالت الأيّام - فكأنَّ طولَها مع ما يتكلَّفُهُ فيها مَظِنَّةٌ للضَّجَرِ وكُرَبِ النَّفْس، فإذا اتَّقى اللّهَ في ذلك (يسَّرَ عليه) تلك المشقَّةَ، وقرَّبَ عليه أمرَها وإن بَعُدَت المشقَّةُ، وجعَلَ له من أمره يُسرًا.

ثُمَّ تأتي القضيَّةُ الثّالثة، فإذا اتَّقى اللّهَ عندَ تمامِها والإشرافِ على انفصالِها، وأخَذَ بالسُّنَّةِ، واتَّقى اللّه فيما يختارُهُ تعالى له ويَقضيه من إمساكٍ أو فِراقٍ، فيلتزمُ المعروفَ إنْ أمسَكَ، ويُتْبِعُ كلَّ سيِّئةٍ جَرَتْ حالَ طلاقِه وغضبِه - من قبحِ كلامٍ، أو قصدِ مَضَرَّةٍ وإنْ كانت بأدنى إيلامٍ أو إساءةِ معاملةٍ تُنافِرُ المُجاملةَ والمُكارَمةَ - بحَسَنةٍ تُقابِلُها وتمحوها؛ من إظهارِ التَّندُّمِ، وطلاقةِ البشرِ، والإغضاءِ عن كلِّ ما جَرى أيّامَ المُنافرة، ويَستبدِلُ

بالمناقشةِ المُياسَرةَ، فإذا فعَلَ هذا واتَّقى اللّه في ذلك كفَّرَ عنه سيِّئاتِهِ وأعظَمَ أجرَهُ جزاءً على تلك الأعمال.

ويَشهَدُ لِما تَمَهَّدَ من جزاءِ تقوى اللّه سبحانه في تلك الحالاتِ ما أفصح به ما بعدُ من الآيات، قال تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَآرُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّۚ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّۚ﴾ [الطَّلاق: 6]، إلى قوله سبحانه: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ۝٧﴾ [الطَّلاق: 7]، وتأمَّلْ جَرْيَ هذه الآياتِ والوصايا الجليلةِ وما تشير إليه؛ مِن الإشفاقِ وجميلِ التَّجمُّلِ والإنفاقِ مع ما تقدَّمَ تَجِدْهُ جاريًا على أوضحِ التَّناسُبِ وألَحِّ الالتئام[1].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

(أنزل إليكم) و(أنزل عليكم) و(أنزل لكم):

النُّزولُ المتعلِّق بـ (الـلّام) فيه معنى التَّخصيص

الأصلُ في النُّزول: الانحطاطُ من عُلوٍّ كما قال الرّاغب، وكلُّ كلمةٍ ترتبطُ بحرفِ الجرِّ المتعلِّق بها: فالحرفُ (إلى) معناه انتهاءُ الغاية المكانيَّة والزَّمانيَّة، أمّا الحرفُ (على) ففيه استعلاءٌ، فكأنَّ التَّنزيلَ يأتي من علوٍّ بتوظيف (على)؛ لأنَّ (على) بمعنى (فوق)، وينتهي إلى الأنبياء والرُّسل بتوظيف الحرف (إلى)؛ لأنَّ (إلى) للنِّهاية، فلا تختصُّ بجهةٍ من دون أُخرى، وقد كان أكثرُ المواضعِ الّتي ذُكِرَ فيها إنزالُ القرآن على الرَّسول ﷺ متعدّيًا بـ(على)، وأكثرُ ما جاء إنزالُه على النّاس جاء متعدّيًا بـ(إلى)، ثمَّ كلُّ موضعٍ قيل فيه: (أنزلنا إليك) دلَّ على تشديدٍ في التَّكليف، أمّا مواضعُ الإنزال بـ(على) ففيها تشريفٌ[2].

وثَمَّ ملحوظةٌ جديرةٌ بالتَّأمُّل، وهي أنَّ عددَ تعديةِ النُّزول بـ(على) يساوي عددَ آياتِ النُّزول بـ(إلى)، فكِلاهما وردَ سبعًا وعشرين مرَّةً

(1) ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل: 2/ 478.
(2) محمد الأمين الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، ص: 113.

كما ذكر أحدُ الباحثين، وفي هذا إلماحٌ إلى أنَّ التَّساويَ دليلٌ على التَّوازُنِ بين مواطنِ التَّشريف ومواطنِ التَّكليف، أو هو تكافؤُ الحقوقِ والواجبات[1]. وأمّا النُّزولُ المتعلِّق بـ(اللّام) ففيه معنى التَّخصيص؛ لأنَّ هذا المعنى من المعاني الأصيلةِ في اللّام، وفي التَّخصيصِ إشارةٌ إلى الاهتمام والحفاوة.

(يُكفِّرُ) و(يَغفِرُ):

الغُفرانُ بالفضلِ والرَّحمة، والتَّكفيرُ بالعملِ والطّاعات

في الفعلِ (كفَّرَ) سَتْرٌ وتغطيةٌ وإذهابٌ وإزالة، أمّا الغَفْرُ فالصَّونُ مِن الدَّنسِ ومسِّ العذاب، وتجاوُزٌ عن الخَطايا والذُّنوب، وأصلُها التَّغطيةُ والسَّترُ مع الحماية[2]، فبينَهما تقاربٌ، غيرَ أنَّ الغُفرانَ شاع في العفوِ عن الذَّنب، والتَّكفيرَ في تعويضِ الذَّنبِ بعِوَضٍ، فالغُفرانُ بالفضلِ والرَّحمة، والتَّكفيرُ بالعمل والطّاعات، كتكفيرِ الحِنْثِ بالصَّوم، والظِّهارِ بالإعتاق[3].

(1) محمد الأمين الخضري، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: 114، 115.
(2) الراغب، المفردات: (كفر) و(غفر).
(3) الواحدي، الوسيط: 1/ 534، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 3/ 1551.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني والستون،
سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 62 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-640-02-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 62 : المجلد الثاني والستون، سورة المُنافِقُونَ من الآية 05 إلى سورة المُلك الآية 11.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-640-02-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-5378070 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"